

السيد محسن بلال
وزير الإعلام
مزه - الطريق العام، مبنى جريدة البعث - الطابق السابع
هاتف: 66 24 217 (11)
فاكس: 66 20 052 (11)
سوريا

باريس، في 18 أيار/مايو 2009

معالي الوزير المؤقّر،
تحية طيبة وبعد،

إن منظمة مراسلون بلا حدود الدولية المعنية بالدفاع عن حرية الصحافة تأمل مشاركتكم قلقها إزاء قانون المطبوعات الذي يجري التداول بشأنه منذ ما يقارب السنوات الثلاث. فقد تبّلغنا بأن واضعوه يعتزمون توسيع نطاق العقوبات ليشمل متصفّحي الإنترنت، ما من شأنه أن يهدد حرية التعبير. والمواقع أن التحديدات الواردة في هذا القانون غامضة ولا تأتي على ذكر إلغاء العقوبات من جنح الصحافة.

ترد التحديدات في المادة الثانية على الشكل التالي:

- الصحيفة الإلكترونية: هي كيان إخباري رقمي مرتبط بتواتر الأحداث ويقوم بإنتاج ونشر الأخبار والمقالات والصور والتصاميم الفنية والوثائق السمعية أو البصرية والنصية ذات العلاقة بالحدث (كلياً أو جزئياً) معتمداً على التحديث الدائم للمعلومات المنشورة بما ينسجم مع تواتر الأحداث وينشر عبر الإنترنت ووسائله كافة.
- الناشر الإلكتروني: هو من يحصل على ترخيص الصحيفة الإلكترونية.
- النشر الإلكتروني: هو إتاحة المعلومات أو الأخبار بشكلها الرقمي من خلال نشرها على الشبكة الإلكترونية أو الشبابة (الإنترنت) وذلك من خلال النص أو الصوت أو الصورة الثابتة أو المتحركة.

وتلحظ المادة العاشرة أنه "على كل مطبوعة خارجية الحصول على موافقة دخول إلى الأسواق السورية من وزارة الإعلام للمرة الأولى وللوزير أن يمنع تداول المطبوعات الخارجية إذا تبين أنها تمس السيادة الوطنية أو تخل بالأمن أو تتنافى مع الآداب العامة"، مع أنه لم يتم التطرّق إلى وضع المواقع الإلكترونية في هذا القانون.

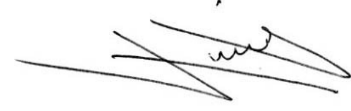
يضاف هذا الغموض إلى الأحكام التي ترعى شبكة الإنترنت منذ العام 2005 وهي أحكام تحديدية. وتنص المادة

19 على أن رئيس تحرير الصحيفة الإلكترونية يجب أن يكون عربياً سورياً أتم الخامسة والعشرين من عمره ومقيماً في الجمهورية العربية السورية، وألا يكون بأي صورة كانت بخدمة دولة أجنبية، في حين أن النسخة الجديدة المطروحة منذ العاشر من أيار/مايو لا توضح تحديد الموقع الإلكتروني نفسه.

لكل هذه الأسباب، نناشدكم مراجعة أحكام هذا القانون في سبيل مزيد من حرية التعبير، لا سيما أن سوريا هي من الدول الأكثر انغلاقاً في مجال الإعلام. ونذكركم بأنها تحتل المرتبة 159 من 173 من التصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي أعدته مراسلون بلا حدود في العام 2008، وتتمتع بالتالي بمرتبة سيئة في الشرق الأوسط.

في السادس من أيار/مايو 2009، أبلغتم نظيركم الغابوني أن "سوريا تشجّع الحوار بين الحضارات والأمم لأنه وسيلة للمحافظة على العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل". إلا أنه يجدر بالحوار الذي تتحدثون عنه أن يبدأ داخل البلاد ليُكتب له النجاح المنشود. فتعكس الجهود التي تبذلونها لتعديل قانون المطبوعات نيتكم في إرساء الحوار.

على أمل أن تأخذوا مطلبنا بعين الاعتبار، نتقدّم منكم، يا معالي الوزير، بفائق الاحترام والتقدير.



جان - فرانسوا جولييار
الأمين العام